الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

بالتنسيق مع

Prfu فعالية التأطير القانوني للاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري

تقرير حول فعاليات اليوم الدراسي

بعنوان

مستجدات القانون رقم 12/23 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية

المنعقد يوم الاثنين 15 أفريل 2024

تقرير اليوم الدراسي

في يوم الاثنين 15 أفريل 2024، بالمحكمة الافتراضية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غرداية، على الساعة 08:30 صباحا، افتتح رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي الموسوم بـ "**مستجدات القانون رقم 12/23 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية**" الجلسة العلمية لليوم الدراسي، فرحب بالأساتذة وطلبة الدكتوراه المشاركين، والحضور، وتم بعد ذلك الاستماع للنشيد الوطني، لتمنح الكلمة للسيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة غرداية لافتتاح أشغال اليوم الدراسي، وتحال الكلمة بعد ذلك للسيد رئيس القسم، وبعدها قدم السيد رئيس اللجنة العلمية عرضا حول ديباجة اليوم الدراسي، اشكاليته، وأهدافه، المحاور المقررة فيه، باعتباره جاء ضمن برنامج مشروع البحث التكويني الجامعي الموسوم بـ "فعالية التأطير القانوني للاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري" المعتمد سنة 2023.

وبدأ عرض مداخلات المشاركين الأساتذة سواء من داخل وخارج جامعة غرداية، وفق البرنامج المعتمد، حيث بلغ عدد المداخلات 05 مداخلات توزعت على المحاور الثلاثة لليوم الدراسي.

ليفتح المجال بعد ذلك للمناقشة وطرح الأسئلة وتقديم الملاحظات والإضافات من طرف المشاركين والحضور، وفي تمام الساعة 12:00 ظهرا اختتمت فعاليات اليوم الدراسي بعد عرض مداخلات المشاركين، وإثرائها بمناقشة متخصصة حول موضوع الصفقات العمومية في ظل التحولات الاقتصادية وانعكاسات تحول الإطار القانوني في الانتقال من إطار التنظيم إلى القانون، الضمانات التي تؤمن عملية الإبرام، وسبل ترقية عملية الإبرام بالتحول للإبرام الإلكتروني للصفقات العمومية، البحث في الإطار الرقابي وفق مستجدات القانون، وفعالية الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة في مجال عقود الصفقات العمومية.

وقد سجلت اللجنة العلمية في ختام هذا اليوم الدراسي تلاوة التوصيات لترفع مجريات الجلسة العلمية ويتم الإعلان عن نهاية اليوم الدراسي.

توصيات اليوم الدراسي

(15 توصية بمعدل 3 لكل مشارك)

1. ضرورة تحديد الطبيعة القانونية لعقد الصفقة العمومية، بالنص صراحة أن الصفقات العمومية هي عقد إداري.
2. تكثيف الدورات التكوينية لفائدة المتدخلين في مجال إبرام الصفقات العمومية، وإعداد دلائلٍ إرشاديةٍ لإجراءات وكيفيات إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية.
3. التفصيل والتوضيح أكثر في حالات اللجوء لأسلوب التفاوض كأسلوب استثنائي في إبرام الصفقات العمومية، وخاصة وأن بعض النصوص قد حملت في طياتها بعض المرونة والعمومية في التنصيص مما يفسح المجال أمام استغلالها.
4. التفعيل الحقيقي للإبرام الإلكتروني للصفقات العمومية من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات في إطار عصرنة خدمات الإدارة العامة.
5. الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى في مجال الإبرام الإلكتروني للصفقات العمومية.
6. توفير البنية التحية لوسائل الإتصال لضمان النجاح الفعلي لتفعيل البوابة الإلكترونية، لما لها من دور جوهري في الحد من المظاهر السلبية التي يعرفها هذا المجال الخصب.
7. ضرورة الاهتمام بتكوين المتدخلين في مجال الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية.
8. التعجيل في إصدار الأحكام التنظيمية والتفصيلة لأحكام القانون رقم 12/23 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.
9. ضمان الأمن القانوني والاستقرار التشريعي لهذا المجال الحيوية لتعزيز الثقة لدى المتعاملين وتعزيز فرص الإستثمار.
10. إن مسألة تعيين المراقب المالي البلدي بقرار وزاري، يجعله غير متمتع بالاستقلال الكافي لأداء المهام مما يضعف فعالية الرقابة، لذا من الأجدر التنصيص على أن يعين بموجب مرسوم رئاسي ضمانا للاستقلال الكافي في أداء المهام الموكله إليه.

11. تعزيز ضمانات أكبر لحماية المركز القانوني للمراقب المالي البلدي، حيث أن المشرع قد خصص فقرة ضمن مادة واحدة تتضمن موضوع حماية المراقب المالي، والتي اتصفت بالعمومية ولم تحتوي على الإحالة للتنظيم للتفصيل فيها، بمقابل تخصيص ستة (06) فصول لصلاحياته.

12. إن إخضاع جميع تصرفات رئيس المجلس الشعبي البلدي للرقابة السابقة يؤدي للحد من هامش الحرية المتاحة أمامه لتحقيق التنمية المحلية ويتعارض مع المبادئ الأساسية للامركزية، لذلك يجب تحقيق التوازن بين الغاية المرجوة من الرقابة السابقة ومبادئ اللامركزية، يتحديد التصرفات الواجبة التأشير (الالتزامات الهامة فقط)، بدلا عن التأشيرة العامة التي تثقل إجراءات تنفيذ النفقة.

13. خلق ربط مؤسساتي فيما بين أجهزة الرقابية ولجان الصفقات العمومية، وتعزيز شبكات الاتصال فيما بين القطاعات ومختلف المؤسسات والإدارة العمومية المتدخلة في عملية الإبرام والرقابة والتنفيذ.

14. التكريس الحقيقي للمجلس الوطني للصفقات العمومية، بضرورة التعجيل بإصدار التنظيم الذي يحكم تنظيمه وسيره لأداة حقيقية يعول عليها في درء التجاوزات والإسهام في إصلاحات مجال الصفقات العمومية.

15. وضع نظام نموذجي موحد يحكم سير لجان فتح الاظرفة وتقييم العروض تجنبا في ذلك لاختلاف الأنماط الرقابية بين المصالح المتعاقدة وتوحيد عمل هذه اللجان على كافة المستويات.